

تونس في 2017/11/7

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية

المرفق :

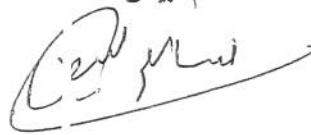
طلب فتح تحقيق جدي في ملابسات إقدام الشاب أيوب السافي على محاولة الانتحار حرقا أمام مركز الأمن بجرجيس من قبل عائلته

تحية وبعد،

الرجاء منكم فتح تحقيق ومد الرأي العام بالتوضيحات اللازمة وتحديد المسؤوليات في حادثة إقدام الشاب أيوب السافي على محاولة الانتحار حرقا بعد خروجه مباشرة من مركز الأمن بجرجيس المدينة وذلك يوم 31 أكتوبر 2017، ما أدى إلى نقله إلى مركز الحروق البليغة ببعروس أين يتلقى العلاج، ولا تزال حالته .ترجى. علما وأن المدينة شهدت حركة احتجاجية وردود أفعال متباينة من قبل شبانها الذين ابدوا امتعاضا مرده طريقة التعامل الأمني مع مثل هكذا حادثة.

النائب ورئيس الكتلة الديمقراطية

سالم لبيض



مجلس نواب الشعب السوارذات
04 ديسمبر 2017
رمز الإدارة: 882 / 1 / 5140

تونس، في 30 نوفمبر 2017

1 / 5140

من وزير الداخلية

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي موجه من النائب سالم لبيض،
المرجع: مکتوبکم عدد 1165 بتاريخ 21 نوفمبر 2017.

ويعده،

قبما لمکتوبکم المذكور بالمرجع أعلاه، والوارد على مصالح وزارة الداخلية بتاريخ 21 نوفمبر 2017، والمتعلق بإحالتکم لسؤال کتابي توجه به لنا النائب بمجلس نواب الشعب سالم لبيض وذلك على معنى الفصل 96 من الدستور والفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، والذي يطلب فيه النائب المعترم: توضيح ملايسات إقدام الشاب أيوب السافي على محاولة الانتحار حرقا أمام مقر مركز الأمن الوطني بـبـرجيس يوم 24 أكتوبر 2017 وتعدد المسؤوليات.

وجوابا عن ذلك أشرف بإفادتکم بأن فرقة الشرطة العدلية ببـرجيس قد تعهدت بالبحث في قضية جزائية موضوع "السرقعة بالطلع من داخل محل مسجون" حسب محضرها عدد 173 بتاريخ 02 جوان 2017، نتج عنها سرقعة كمية من الصوغ ومبلغ مالي، وقد وجه المتضرر في هذه القضية شكوكه نحو مجموعة من الأنفار القاطنين بنفس الحي والمشتبه فيهم في مجال السرقعات ومن بينهم المعني بالأمر وقد تم سماع المعنيين وبقي الموضوع محل متابعة ومزيد التحري من قبل أعوان ذات الفرقة.

هذا وقد توجه المتضرر خلال شهر أكتوبر 2017 إلى المحكمة الابتدائية بمدنين واتصل مباشرة بأحد مساعدي وكيل الجمهورية وأعلمه أنه يوجه شكوكه بجدية للأشخاص المشتبه فيهم سابقا، وأصر على ذلك نظرا للتغير الملحوظ في أوضاعهم المادية، وفي هذا الصدد اتصل ممثل النيابة العمومية هاتفيا برئيس فرقة الشرطة العدلية

بجرجيس وطالبه بضرورة استدعاء المعنيين ومزيد التعري بخصوصهم وعرضهم على القيس ومقارنته بصماتهم بتلك التي تم رفعها من قبل أعوان الشرطة الفنية والعلمية خلال المعيشة الأولى حيث تم استدعاء المعنيين وقد حضر ككل الأطراف بتاريخ 23 أكتوبر 2017 ومن بينهم الشخص المعني بالسؤال.

وبتاريخ 31 أكتوبر 2017 وفي حدود الساعة العاشرة صباحا وأثناء مرور دورية الشرطة العدلية بحمي سيدي الحسين جرجيس لفت انتباههم المعني بالأمر فأشاروا عليه بالحجز لمزيد التعري معه، باعتبار أن موضوع السرقة لا يزال محل متابعة إلا أنه لاذ بالفرار. وفي حدود الساعة 19.00 من نفس التاريخ قدم المعني بالأمر أمام مقر مركز الأمن الوطني بجرجيس المدينة وعمد إلى سكب كمية من البنزين مكان يغفيها وأضرم النار برجليه ثم لاذ بالفرار مشتعلًا، وعند تقطن أعوان الدورية وبعض المارة إليه تولوا اللحاق به وإملائته، إلى نهاية حضور سيارة الإسعاف حيث تم نقله إلى المستشفى الجهوي بجرجيس في مرحلة أولى ثم إلى مستشفى الحروق البليانة بين عروس، علما أن كاميرا المراقبة المثبتة بمركز الأمن الوطني بجرجيس المدينة التقطت كامل العملية.

وقد تم بتاريخ الواقعة فتح محضر بحث بمركز الاستمرار بجرجيس موضوعه محاولة الاتجار، حيث تم بتواريخ مختلفة سماع كل من والدة المعني بالأمر وكذلك سماع شاهدين كانوا حاضرين عند اعتراض أعوان الدورية للمتضرر.

مع الإشارة إلى أنني قد أسديت تعليمات في الغرض للتحقيقية العامة للأمن الوطني لمزيد التعري في الموضوع، وستتم إجابته في هذا الصدد حال استكمال الأبحاث.

المتفضل بالإطلاع، وما يتعين.

والسلام

وزير الجرائد الوطنية
لطيفي إبراهيم

